



القمة الأورو-متوسطية  
للمجالس الاقتصادية والاجتماعية  
والمؤسسات المماثلة

الرباط، 14 - 16 أكتوبر 2008

الإعلان الختامي

1. إن ممثلي المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، إضافة إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني في الدول الأورو-متوسطية الشريكة التي لا تضم مجلساً اقتصادياً واجتماعياً أو مؤسسة مماثلة، وبالتوافق مع الولاية التي وفرها إعلان برشلونة للعام 1995، يقدمون إلى جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، جزيل الشكر على الرعاية التي وفرها للقمة الأورو-متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة. وهم يرغبون باغتنام هذه الفرصة لشكر جلالة الملك على الرسالة الملكية التي تلقاها المشاركون في القمة، مع التركيز على اهتمام المغرب بالدور الذي تلعبه المجالس الاقتصادية والاجتماعية، وهي مجالس تلعب دوراً أساسياً في تعزيز شبكة من التبادل والتعاون بين الأطراف الفاعلة في مجتمعاتنا المدنية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية وقطاع التنمية الإنسانية.

2. خلال القمة، قامت وفود من كافة الدول الشريكة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، ومعظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بمناقشة مسائل متعلقة بمشاركة المجتمع المدني في "عملية برشلونة: الاتحاد للمتوسط"، والحرية النقابية وتعزيز بنى المشاركة في الدول الشريكة، والبعد الاجتماعي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، وإمكانية مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء منطقة تجارة حرة في منطقة يوروميد.

اعتمد المشاركون التوصيات التالية:

إن المشاركين:

بشأن مشاركة المجتمع المدني في "عملية برشلونة: الاتحاد للمتوسط"

3. أخذوا علماً بإطلاق "عملية برشلونة: الاتحاد للمتوسط" في قمة باريس لمنطقة المتوسط في 13 يونيو 2008، مع رؤية تكمن في منح دفع جديد للعلاقات الأورو-متوسطية. وهم يحثون الدول الشريكة في الاتحاد الأوروبي وشركاء يوروميد على ضمان إنشاء هذه المبادرة الجديدة على قاعدة إنجازات الشراكة الأورو-متوسطية، مما يمنحها محتوى بطابع أكثر عملية، خاصة عبر تنفيذ المشاريع؛

4. يدعمون التصميم على زيادة شفافية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة، وعلى تشجيع عمليات الإصلاح الهادفة إلى تعزيز الحوكمة والديمقراطية المبنية على المشاركة؛

5. يتذكرون دعوة إعلان برشلونة للعام 1995 إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بأخذ مبادرة تهدف إلى إنشاء علاقات مع الهيئات النظيرة في الدول المتوسطية الشريكة، التي طالبت بإنشاء شبكة تعاون للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة. تلنقي هذه الشبكة ضمن قمة تُنظم كل سنة؛

.../...

6. يأسفون لعدم مشاركة المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في عملية الاستشارة الخاصة بتأسيس "عملية برشلونة: الاتحاد للمتوسط"، لا سيما وأن نجاح هذه المبادرة يعتمد على المشاركة النشطة للمجتمع المدني وللقطاع الخاص على وجه الخصوص؛

7. يعلنون بأن شبكة تعاون المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة جاهزة للعمل بالتعاون الوثيق مع هيئات "عملية برشلونة: الاتحاد للمتوسط"، وللعيب دور فعال على صعيد اقتراح مشاريع على المستوى الوطني والإقليمي، والترويج لها ومتابعتها؛

8. يقترحون أن يتم تمثيل شبكة تعاون المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، إضافة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، بصورة فعالة في هيئات "عملية برشلونة: الاتحاد للمتوسط"، ما يسمح لمؤسسات المجتمع المدني بالبقاء على اطلاع والمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بها؛

#### بشأن الحرية النقابية وتعزيز حقوق الإنسان وبنى المشاركة في الدول الشريكة

9. يرحبون بتضمين تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في قائمة أهداف "عملية برشلونة: الاتحاد للمتوسط"، ولكنهم يشددون في الوقت عينه على ضرورة تطبيق هذه المبادئ بصورة فعالة في كافة الدول المعنية، وذلك عن طريق تدابير تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛

10. يشددون على ضرورة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في كافة الدول. كذلك، يدعون إلى احترام الشرعية وإلى دعم الحريات الأساسية الشخصية والعامّة؛

11. يعيدون التذكير بأن وجود مجموعات اجتماعية يتم تأسيسها بشكل حرّ في مختلف قطاعات المجتمع المدني هو أمر أساسي لتمكين إرساء الديمقراطية في دول شراكة يوروميد. هم يطالبون أيضاً بتطوير برامج لبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني في الدول الشريكة، مما يسمح لهم بلعب دور فعال في شراكة يوروميد؛

12. يحثون تلك الدول الشريكة التي لا تملك بنية استشارية للمجتمع المدني على المستوى الوطني، على استخدام الدعم الملانم لتسهيل إنشاء بنى مستقلة تمثل غالبية المجتمع المدني. ويجب أن تكون هذه البنى قادرة على التعبير عن نفسها بصورة مستقلة وعلى الاعتماد على الموارد التي تحتاج إليها من أجل العمل بالشكل الصحيح. ويدعو المشاركون أيضاً الاتحاد الأوروبي إلى دعم مثل هذه المشاريع التطويرية. كما أنهم يطالبون بالمصادقة رسمياً على المجالس الاقتصادية والاجتماعية التي تم تأسيسها حديثاً، لا سيما المجلس الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي؛

13. يرحبون بإنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي في الأردن، ويشجعون الأطراف المعنية على السماح له بمباشرة العمل في أقرب وقت ممكن. كذلك، هم يدعمون الجهود التي تم بذلها في مصر والتي تهدف إلى إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي؛

14. يرحبون بقرار جلالة الملك محمد السادس الذي تم الإعلان عنه في 10 أكتوبر 2008، والخاص بإنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي، وهو مؤسسة دستورية يكمن هدفها في توفير محتوى عملي للخيارات الأساسية التي حددتها المغرب في ما يتعلق بالتنمية. ومن شأن هذا القرار أن يعزز نظام الهيئات الاستشارية المغربية في عدد من الحقوق المختلفة؛

15. يسترون انتباه مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى أهمية دعم تلك المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة الموجودة مسبقاً في الدول الشريكة. ويجب أن تكون هذه المجالس مستقلة من حيث وظيفتها الأساسية الخاصة من أجل ضمان الحوار والتعاون على المستوى الوطني بين مختلف المجموعات الاجتماعية (ممثلون عن هيئات الموظفين، ونقابات العمال، والمزارعين، والمستهلكين، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية غير الحكومية، وشبكات الاقتصاد الاجتماعي، إلخ). كذلك، هم يحثون حكوماتهم على أخذ مبادراتهم بشأن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار؛

16. يعيدون التأكيد على أن المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الدول الشريكة تستطيع لعب دور فعال في مراقبة تطبيق سياسة الجوار الأوروبية وخطط عمل اتفاقيات الترابط. هم يقترحون توفير مراقبة منتظمة على المستوى الوطني لهذه السياسات، وتقديم نتائج عملهم إلى القمم السنوية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة؛

17. يدعمون ضرورة متابعة التعاون والممارسات، على غرار اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني والإسرائيلي، من أجل اتخاذ تدابير مشتركة على صعيد حقوق العمال الفلسطينيين، والترويج لتغييرات على مستوى التجارب الشبائية، خاصة تلك المرتبطة بفلسطين وإسرائيل، وذلك بهدف تعزيز الفهم المتبادل؛

#### بشأن البعد الاجتماعي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة

18. يعتبرون أن كافة المبادرات والبرامج والمشاريع التي يجري العمل عليها في إطار شراكة يوروميد وسياسة الجوار الأوروبية و"عملية برشلونة: الاتحاد للمتوسط"، يجب أن تعكس البعد الاجتماعي، وهو عنصر أساسي للتنمية المستدامة للدول الشريكة؛

19. تجد أنه من الضروري أن يتم تعزيز سياسات التوظيف والنشط وخدمات التوظيف العام. ويجب أن تساعد هذه السياسات على خلق وظائف عالية الجودة، وعلى الحد من عمليات السوق السوداء، وبالتالي على تحسين وضع المجموعات المحرومة. هم يعتبرون أيضاً أنه من الضروري إعاة اهتمام خاص بالمسائل المرتبطة بالهجرة والحركة الحرة للأشخاص؛

20. يحذون تحديد وتطوير استراتيجية توظيف متكاملة في المنطقة، تشمل أهداف معينة للمنطقة بشكل عام، وللدول الفردية بشكل خاص. هم يعتبرون أنه، إذا كان سيتم طرح مثل هذه الاستراتيجية وإلحاقها بخطوات عملية، فسيكون من الضروري أن يبذل الاتحاد الأوروبي جهداً مالياً أكبر؛

21. مقتنعون بأن المشاركة النشطة للمجتمع المدني، وللشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بشكل خاص، على صعيد تحديد وتطبيق السياسات والبرامج والمشاريع المرتبطة بالبعد الاجتماعي، ستعزز فعالية تلك المبادرات؛

22. يعتقدون بأنه يجب تشجيع المساومة الجماعية والحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين الأقوياء والمستقلين. وفي هذا الإطار، يدعم المشاركون BusinessMed ومنندى يوروميد لنقابة العمال في جهودهما الهادفة إلى تنظيم حوار على مستوى أورو-متوسطي. وإن مثل هذا الحوار ضروري للغاية نظراً للظروف المحتملة للعولمة، وزيادة التنافس والإصلاحات الاقتصادية؛

23. يقترحون إنشاء شبكة لمراقبة تطبيق البعد الاجتماعي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، على أن يتم فيها تمثيل مؤسسات المجتمع المدني التابعة لدول يوروميد الشريكة؛

24. يرحبون بالمؤتمر الوزاري حول التوظيف، الذي سيعقد في 9 و 10 نوفمبر 2008، ويعتبرون مشاركة الأطراف الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة يوروميد في متابعة استنتاجات المؤتمر، أمراً بالغ الأهمية. وهم يحثون وزراء الشؤون الاجتماعية والتوظيف على طرح برنامج عمل حسي وأجندة للتنمية الاجتماعية من شأنها معالجة المتطلبات المحددة الخاصة بالمنطقة؛

#### بشأن إمكانية مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

25. يدعمون بشكل كامل مؤتمر اسطنبول الوزاري للعام 2006، وهو مؤتمر حدد عدداً من الأولويات من أجل تحسين وضع المرأة في المنطقة الأورو-متوسطية، وأشادوا بمشاركة شبكة تعاون المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، في عملية متابعة تطبيق برنامج العمل. وفي هذا الإطار، هم يعيدون التذكير بالتوصيات التي تم اعتمادها خلال القمة الأورو-متوسطية الأخيرة التي نُظمت في أثينا في العام 2007 للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، وخاصة الحاجة إلى ضمان احترام الالتزامات المحددة في برنامج العمل؛

26. يقترحون وضع خطة عمل تضمن مشاركة النساء في الدول الشريكة على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي، وستشمل خطة العمل هذه ممارسات عملية، بما في ذلك التمييز الإيجابي، بهدف تحسين مستوى تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل، وذلك خاصة عبر تعزيز المبادرات الذاتية التي تصدر عن النساء، وتسهيل وصولهن إلى موارد البحث والابتكار والادخار. وإن مثل هذه التدابير ستعترف بالمرأة كمورد أساسي وهام يقف في وجه التحديات العالمية؛

27. يوصون بتوفير تمثيل أكثر شمولية للنساء في المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، وفي المؤسسات الشريكة الاقتصادية والاجتماعية؛

28. يأسفون لعدم إعادة تحديد مفهوم المساواة بين الجنسين بموجب "عملية برشلونة: الاتحاد للمتوسط". ويشددون على أنه يجب تحديد هذا الجانب بصورة واضحة، كما يجب تطبيقه بشكل منهجي واستراتيجي عند تنفيذ السياسات؛

29. يعترفون بتابعة نشاط فريق الدراسة بشأن العوامل التي تسهل إمكانية مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف التعمق في جوانب أخرى من وضع المرأة في منطقة يوروميد؛

#### بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة في منطقة يوروميد

30. يعترفون بأن تحرير التجارة يشكل في ظروف معينة عاملاً للتنمية، ويدعمون في هذا الإطار الجهود المبذولة لإنشاء منطقة تجارة حرة في منطقة يوروميد؛

31. يؤكدون على أن التجارة هي حالة ضرورية وإنما غير كافية للتنمية المستدامة للدول، كما يؤكدون على أن المفاوضات الخاصة باتفاقيات التجارة الحرة لا بد أن تشمل أحكاماً اجتماعية وبيئية من شأنها أن تعزز البعد الملائم للتنمية والخاص بالاتفاقيات المذكورة؛

32. يرحبون بتقدم المفاوضات، خاصة في ما يتعلق بالمنتجات الزراعية، ويشددون على أهمية دعم انفتاح السوق هذا عن طريق تدابير تهدف إلى تعزيز التنمية القروية، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتطوير منتجات عالية الجودة؛

33. يدعون إلى إطلاع مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة المجالس الاقتصادية والاجتماعية، بصورة منتظمة على تقدم المفاوضات، كما يدعون إلى تمكينها من المساهمة كذلك، يجب أن تشارك هذه المؤسسات في عملية مراقبة تطبيق الاتفاقيات؛

34. يدعون إلى إجراء دراسات حول التأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لاتفاقيات التجارة الحرة، على أن يشارك فيها ممثلو المجتمع المدني، ولا سيما المجالس الاقتصادية والاجتماعية بصورة فعالة؛

35. يؤكدون على أن التكامل الإقليمي الجنوبي-الجنوبي بين الدول الشريكة يشكل أمراً أساسياً إذا كانت المنطقة الاقتصادية ككل لتُمنح طابعاً أكثر جاذبية للاستثمار، ويرحبون في هذا الإطار باتفاقية أغادير. كذلك، هم يحثون الدول الشريكة الأخرى على المشاركة في عملية التكامل هذه. كما أنهم يلفتون الانتباه إلى أهمية دعم هذه الاتفاقية من خلال تنمية البنية التحتية، والموارد البشرية، والإصلاح الضريبي، والحوكمة، بالإضافة إلى أهمية تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين أوضاع التجارة والاستثمار؛

36. يدعمون اقتراح إنشاء آلية لتسهيل التجارة من شأنها تحسين تبادل المعلومات حول فرص التجارة والاستثمار بين المشغلين الاقتصاديين في المنطقة الأورو-متوسطية، ويرحبون بمبادرة استثمار في المتوسط؛

37. يرحّبون بالدعوة التي تشمل القطاع الخاص أيضاً لحضور المؤتمرات الوزارية حول التجارة، وللمشاركة في وضع أجندة التجارة، إلا أنهم يعيدون التأكيد على أهمية إشراك الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً في هذه الاجتماعات، وذلك بهدف ضمان مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية للاتفاقيات؛

38. يعبرون عن قلقهم تجاه تأثيرات الأزمة المالية الحالية ونتائجها السلبية المحتملة على عمليات التمويل والتنمية في المنطقة؛

### بشأن برنامج العمل لعامي 2009-2010

39. يقررون مناقشة المواضيع التالية في قمة العام 2009:

- أ) تغيير المناخ والمتوسط: تحديات الطاقة وتحديات البيئة؛
- ب) استراتيجية اقتصادية واستراتيجية توظيف تستند على مجتمع معرفة في منطقة يوروميد؛
- ج) مشاركة فعالة للمجتمع المدني في البلدان المتوسطية الشريكة في التغييرات الديموغرافية والثقافية في مستقبل "عملية برشلونة: الاتحاد للمتوسط"؛

يقررون بأن الأعمال التحضيرية لوضع تقرير حول التدريب المهني كعامل للتنافسية ولإيجاد الوظائف: أولويات الأطراف الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية ستبدأ في العام 2009. سيتم تقديم التقرير في قمة العام 2010؛

ويقررون أيضاً، نزولاً عند طلب ممثلي الوفد المغربي، وبانتظار إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ذلك البلد، إطلاق حوار حول موضوع قانون التنمية والمستهلك في منطقة يوروميد.

يقترح المشاركون في القمة الأوروبي-متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة تسليم الإعلان الحالي إلى مؤتمر يوروميد العاشر لوزراء الخارجية، بتاريخ 3 و4 نوفمبر 2008 في مارسيليا، في فرنسا.

\*

\* \*